الصباح الاقتصادية
12
العدد 3359 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 28 شعبان 1440 - الموافق 3 مايو 2019
Friday 3 May 2019 - No.3359 - 12 th Year

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«موديز» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «إيه.إيه 2»

ثبتت وكالة موديز الدولية للتصنيف الائتماني أمس الخميس تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (ايه.ايه 2) لعام 2019 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت (موديز) في بيان صحفي ان "نقاط القوة للتصنيف الائتماني للكويت تعكس أوضاعها المالية القوية بشكل استثنائي مدفوعة بالثروة الكبيرة بشكل استثنائي في صندوق الثروة السيادي واحتياطيات النفط".

وأضافت ان الكويت لديها أصول في صناديق الثروة السيادية تقدر بنحو 370 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات ضخمة من النفط مؤكدة أن هذه النقاط ستستمر في دعم الجدارة الائتمانية والقوة المالية للدولة.

وأوضحت ان النظرة المستقبلية المستقرة تعكس توقعات الوكالة بأن تحافظ الكويت على القوة المالية الكبيرة جدا في ظل تقلبات أسعار النفط والضغط الديموغرافي على المدى الطويل.

ووفقا لتصنيف الوكالة يبقى تصنيف السندات الكويتية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند المرتبة (ايه.ايه 2) وسقف الودائع عند (برايم - 1) وكذلك يبقى سقف مخاطر الدولة بالعملة المحلية على المدى الطويل عند المرتبة (ايه.ايه 2).

وأشارت إلى ان الوضع المالي للكويت يعد من اقوى المراكز السيادية التي تصنفها مبينة أن أصول صناديق الثروة السيادية للكويت تشكل نحو 27 ضعف الدين الحكومي بنهاية السنة المالية (2019/2018).

وذكرت انه على المدى القصير ستستمر الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي إلى نحو 90 عاما في ظل المستويات الحالية من الإنتاج الأمر الذي سيعمل على تحقيق ثروة كبيرة للدولة في المستقبل.

وحول مبررات استقرار النظرة المستقبلية للتصنيف أكدت الوكالة ان النظرة المستقبلية المستقرة تعكس التوقعات بشأن استمرار قوة أداء المالية العامة مع القدرة على الإبقاء على مستوى ذلك الأداء إلى حد كبير في ظل السيناريوهات المحتملة.

وفي هذا الإطار عزت قوة أداء المالية العامة إلى وفرة الثروة والتي من شأنها أن تعمل على توفير كل من الوقت والقدرة على امتصاص اثر الصدمات المحتملة لأسعار النفط العالمية على المدى القصير والمتوسط وأن تخفف من الضغوطات الديموغرافية المتعلقة بالطلب على التوظيف على المدى الطويل.

ولفتت إلى انه من المتوقع أن يتم إقرار قانون الدين العام خلال العامين المقبلين "قبل نفاد الأصول المالية في صندوق الاحتياطي العام أو توجيه معظم الموارد المالية العامة لتمويل العجز".

وفي هذا الصدد تتوقع الوكالة استمرار تأثر المالية العامة في الكويت بانخفاض أسعار النفط العالمية مبينة انه رغم ذلك فإنه من المتوقع تخفيف انعكاسات انخفاض أسعار النفط العالمية على صافي الاثتمان عبر الثروة السيادية الكبيرة للدولة والفوائض المالية في الحساب الجاري.

وذكرت انه من المتوقع ارتفاع إنتاج النفط بشكل طفيف لنحو 3,15 مليون برميل يوميا وذلك في "حال رفع القيود على الإنتاج النفطي المفروض من منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)".

وأوضحت في هذا السياق أنه من المتوقع ان يحقق الحساب الجاري فوائض مالية تصل لنحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في ظل التوقعات بزيادة الإنتاج النفطي في الفترات القادمة إلى جانب التوقعات بان تتراوح أسعار النفط العالمية بين 50 و 70 دولارا للبرميل الواحد.وعلى صعيد اخر تتوقع الوكالة أن تواجه الدولة على المدى الطويل ضغوطات ديموغرافية تتمثل في "زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على الوظائف من قبل فئة الشباب ومعدل السكان المتزايد بوتيرة متسارعة ما من شأنه أن يخلق ضغوطات على تكاليف الأجور الحكومية".وأشارت إلى أن هناك عدة عوامل قد تدفع باتجاه رفع التصنيف الحالي للكويت والتي تتمثل في التدابير المتبعة لخفض انعكاسات انخفاض أسعار النفط العالمية على أوضاع المالية العامة للحكومة بما في ذلك تنويع الإيرادات الحكومية والعمل على تخفيض وتنويع الإنفاق الحكومي.

وذكرت أن هناك عوامل أيضا قد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الحالي وتتمثل في استمرار أجواء عدم اليقين حول إقرار قانون الدين العام وسبل تمويل العجز الحكومي في ظل استمرار تراجع الأصول المالية ضمن صندوق الاحتياطي العام وتراجع القدرة المؤسساتية الكافية للمحافظة على المالية العامة ومرونتها في مواجهة تراجع أسعار النفط العالمية أو الانخفاض في مستويات الانتاج.

وكالة موديز الدولية للتصنيف الائتماني

- أصول صناديق الثروة السيادية تبلغ بـ 370 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي
- أصول صناديق الثروة السيادية تشكل 27 ضعف الدين الحكومي بنهاية السنة المالية «2019/2018»

- صندوق الاحتياطي العام سيتقلص 26 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي نهاية السنة المالية «2021/2020»
- توقعات بارتفاع إجمالي الدين العام إلى 8. 38 في المئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية «2024/2023»

سيتم تمويل حالات العجز من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام كما ستواصل الدولة تجميع الثروة في صندوق الأجيال القادمة الذي يشكل غالبية أصول الصندوق.

وأضافت ان عجز الموازنة العامة - بحساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية - سيتقلص إلى نحو 2ر5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (2019/2018) مدفوعا بارتفاع أسعار النفط الذي بلغ متوسطها 71 دولارا للبرميل خلال 2018.

وتوقعت أن يتوسع العجز في الموازنة العامة مرة أخرى مع انخفاض أسعار النفط في المتوسط هذا العام ليصل متوسط العجز في الموازنة العامة إلى نحو 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة القادمة.

وأفادت ان عجز الموازنة العامة "يتم تمويله بشكل كامل من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام" مبينة انها خفضت تقديراتها للصندوق إلى نحو 54 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من مارس 2019 مقارنة بنحو 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مارس 2018.

وأكدت انه "وبدون قانون جديد للدين العام سيستمر تمويل عجز الموازنة العامة من صندوق الاحتياطي العام والذي سوف يتقلص بدرجة كبيرة متوقعة ان ينخفض إلى نحو 26 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية السنة المالية (2021/2020)".

وفي هذا الصدد تتوقع الوكالة تسارع وتيرة انخفاض الأصول المالية لصندوق الاحتياطي العام ما من شأنه أن يحث الحكومة الكويتية على اصدار قانون الدين العام والذي يسمح بإصدار ديون سيادية جديدة.

وتتوقع الوكالة ارتفاع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 38ر8 في المئة في السنة المالية (2024/2023) مقارنة بنحو 13ر8 في المئة في السنة المالية (2019/2018).

وأفادت انه رغم التوقعات بارتفاع مستويات الدين العام إلا انه تظل مستويات أعباء الدين اقل من المعدل لمجموعة الدول النظيرة للكويت في التصنيف الائتماني السيادي متوقعة استمرار قدرة الحكومة على استدامة الدين العام على نحو اكبر بكثير من تلك الدول.

وأشارت إلى انه رغم "انخفاض الأصول المالية ضمن صندوق الاحتياطي العام والتوقعات بارتفاع نسبة الدين العام إلا ان السلطات الكويتية تستمر بتحويل 10 في المئة من كل من الإيرادات النفطية والإيرادات على الاستثمارات إلى صندوق الأجيال القادمة".

وبينت ان إجمالي حجم الأصول المالية بالصندوق المذكور يقدر بنحو 442 مليار دولار أمريكي وهو من شانه ان يؤكد على استمرارية استقرار إجمالي الأصول المالية ضمن صناديق الثروة السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقدرت الوكالة سعر برميل النفط التوازني للحساب الجاري بنحو 51 دولارا أمريكيا للبرميل ما يساهم في استمرارية تحقيق فوائض مالية في الحساب الجاري وذلك في ظل توقعات أسعار النفط العالمية التي تقدر بين 50 و 70 دولارا للبرميل.

وأشارت إلى وقرة الاحتياطيات النفطية في الكويت متوقعة أن تستمر الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي إلى نحو 90 عاما في ظل المستويات الحالية من الإنتاج الأمر الذي سيعمل على تحقيق ثروة كبيرة للدولة في المستقبل.

وحول مبررات استقرار النظرة المستقبلية للتصنيف أكدت الوكالة ان النظرة المستقبلية المستقرة تعكس التوقعات بشأن استمرار قوة أداء المالية العامة مع القدرة على الإبقاء على مستوى ذلك الأداء إلى حد كبير في ظل السيناريوهات المحتملة.

وفي هذا الإطار عزت قوة أداء المالية العامة إلى وفرة الثروة والتي من شأنها أن تعمل على توفير كل من الوقت والقدرة على امتصاص اثر الصدمات المحتملة لأسعار النفط العالمية على المدى القصير والمتوسط وأن تخفف من الضغوطات الديموغرافية المتعلقة بالطلب على التوظيف على المدى الطويل.

ولفتت إلى انه من المتوقع أن يتم إقرار قانون الدين العام خلال العامين المقبلين "قبل نفاد الأصول المالية في صندوق الاحتياطي العام أو توجيه معظم الموارد المالية العامة لتمويل العجز".

وفي هذا الصدد تتوقع الوكالة استمرار تأثر المالية العامة في الكويت بانخفاض أسعار النفط العالمية مبينة انه رغم ذلك فإنه من المتوقع تخفيف انعكاسات انخفاض أسعار النفط العالمية على صافي الاثتمان عبر الثروة السيادية الكبيرة للدولة والفوائض المالية في الحساب الجاري.

وذكرت انه من المتوقع ارتفاع إنتاج النفط بشكل طفيف لنحو 3,15 مليون برميل يوميا وذلك في "حال رفع القيود على الإنتاج النفطي المفروض من منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)".

وأوضحت في هذا السياق أنه من المتوقع ان يحقق الحساب الجاري فوائض مالية تصل لنحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في ظل التوقعات بزيادة الإنتاج النفطي في الفترات القادمة إلى جانب التوقعات بان تتراوح أسعار النفط العالمية بين 50 و 70 دولارا للبرميل الواحد.وعلى صعيد اخر تتوقع الوكالة أن تواجه الدولة على المدى الطويل ضغوطات ديموغرافية تتمثل في "زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على الوظائف من قبل فئة الشباب ومعدل السكان المتزايد بوتيرة متسارعة ما من شأنه أن يخلق ضغوطات على تكاليف الأجور الحكومية".وأشارت إلى أن هناك عدة عوامل قد تدفع باتجاه رفع التصنيف الحالي للكويت والتي تتمثل في التدابير المتبعة لخفض انعكاسات انخفاض أسعار النفط العالمية على أوضاع المالية العامة للحكومة بما في ذلك تنويع الإيرادات الحكومية والعمل على تخفيض وتنويع الإنفاق الحكومي.

وذكرت أن هناك عوامل أيضا قد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الحالي وتتمثل في استمرار أجواء عدم اليقين حول إقرار قانون الدين العام وسبل تمويل العجز الحكومي في ظل استمرار تراجع الأصول المالية ضمن صندوق الاحتياطي العام وتراجع القدرة المؤسساتية الكافية للمحافظة على المالية العامة ومرونتها في مواجهة تراجع أسعار النفط العالمية أو الانخفاض في مستويات الانتاج.

مؤشرات البورصة تنتهي جلسات الأسبوع باللون الأخضر

جلسة خضراء للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 21ر61 نقطة ليبلغ مستوى 9ر5694 نقطة بنسبة صعود بلغت 09ر1 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 22ر84 مليون سهم تمت من خلال 5666 صفقة نقدية بقيمة 31ر21 مليون دينار كويتي (نحو 45ر72 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 45ر18 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4866 نقطة وبنسبة 38ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 09ر41 مليون سهم تمت عبر 1828 صفقة نقدية بقيمة 3ر2 مليون دينار (نحو 8ر7 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 01ر82 نقطة ليصل إلى مستوى 81ر6125 نقطة وبنسبة ارتفاع 36ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 13ر43 مليون سهم تمت عبر 3838 صفقة بقيمة 9ر18 مليون دينار (نحو 26ر64 مليون دولار).

وكانت شركات (الأنظمة) و(الهلال) و(انوفست) و(بيت الطاقة) و(كامكو) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(خليج ب) و(بيتك) و(صناعات) و(التعمير) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (كويت ت) و(أموال) و(ورقية) و(عربي ق) و(أسمنت خليج).

وتابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل -إدارة التنفيذ فضلا عن افصاح شركة (وربة كابيتال) عن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة كذلك (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.

من جانبه دعا رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية الدكتور أحمد الملحم أمس الخميس الى ضرورة تحويل اللوائح الاسترشادية الخاصة بأسواق المال الخليجية الى لوائح إلزامية.

وقال الملحم في ختام الاجتماع الـ18 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية الخليجية ان ثمة توافقا خليجيا تجاه تلك اللوائح لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود ورفاهية وحماية العملاء والمستثمرين في الدول الخليجية.

واضاف ان الاجتماع تناول موضوع «البوابة الاكترونية والتي اطلق عليها «بوابة المعرفة» والمقدمة من الكويت والتي تختص بالتدريب والدراسات المتعلقة باسواق المال والتي ستدشن رسميا في سبتمبر المقبل.

واوضح ان «الادراج المشترك» بين دول مجلس التعاون الخليجي في اسواق المال تم طرحه في الاجتماع بخاصة ما يتعلق بالادوات الاستثمارية والشركات المدرجة والصناديق مضيفا ان اجتماعا مشتركا لرؤساء اسواق المال والبورصات الخليجية سيعقد بهذا الخصوص في سبتمبر المقبل.

وبين الملحم في هذا السياق ان «الادراج المشترك» يعد من الخطوات المبدئية التي من شانها تحقيق التكامل الاقتصادي لاسواق المال الخليجية.وناقش المشاركون في الاجتماع الذي استمر يوما واحدا موضوعات عدة في مجال تكامل الاسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث استعرضوا أهم المبادرات والاولويات التي يجب العمل عليها في الفترة المقبلة لتسهيل الإجراءات وخدمة المواطن الخليجي وتحقيق التكامل بين الأسواق المالية الخليجية.وبحث الاجتماع ورقة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات حول اللائحة الأوروبية لحماية البيانات العامة وورقة عمل الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان حول الاعتراف المشترك.

«المركزي» يكرم الفائزين في جائزة «الباحث» و«الطالب» الاقتصادي الكويتي

لقطة جماعية من التكريم

اقام بنك الكويت المركزي حفل تكريم الفائزين بجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي وجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي وذلك برعاية وحضور معالي محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية الدكتور محمد يوسف الهاشل، قيادي القطاع المصرفي بالإضافة إلى أكاديميين وقياديين في الجهات التعليمية وذلك مساء يوم أمس الأربعاء 1 مايو 2019 في مبنى بنك الكويت المركزي.

وأشار الدكتور الهاشل إلى ان النجاح الذي حققته جائزة الباحث الاقتصادي في دورتها الأولى شجع على تخصيص جائزة لطلبة المرحلة الجامعية والدراسات العليا تحت مسمى «جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي» لتوسيع دائرة المشاركة لتشمل الطلبة، سعيا إلى الوصول إلى هذه الشريحة وترسيخ ثقافة البحث العلمي لدى الطلبة وتسليط الضوء على المتميزين منهم وتحفيزهم لابتكار الحلول لتطوير واقع العمل المالي والمصرفي الكويتي.

كما أعرب المحافظ عن سعادته بمستوى الأبحاث المقدمة إلى جائزتي «الباحث الاقتصادي الكويتي» و «الطالب الاقتصادي الكويتي» من الباحثين في مجال القطاع المصرفي والمالي الكويتي، وقد منحت جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي للبحث المعنون «حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في البنوك الإسلامية» المقدم من الدكتور علي راشد الطيري والدكتور مجدي انور قطيش، أما جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي فقد مُنحت للأستاذ عبدالرحمن عبدالعزيز الفرهود عن بحثه « الاستثمار ضد معامل «بيتا» في بورصة الكويت» إذ بلغ العدد الإجمالي للبحوث المقدمة لجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي خمسة وعشرين بحثا قبل منها ستة عشر بحثا، كما بلغ العدد الإجمالي للبحوث المقدمة لجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي ثمانية عشر بحثا قبل منها ثلاثة عشر بحثا.

كما أكد الدكتور الهاشل أن الجائزتين ما هما إلا إضافة أخرى لمجموعة من المبادرات التي يتبناها بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية بإدارة معهد الدراسات المصرفية ضمن الاستراتيجية الرامية إلى تطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها عبر عدد من البرامج رفيعة المستوى الموجهة لشرائح مختلفة في المجتمع الكويتي لترسيخ النهج العلمي المتطور في تناول الشؤون المصرفية والمالية لبناء كفاءات وكوادر وطنية شابة متخصصة مزودة بالعلم والمهارات التي تؤهلهم لتلبية متطلبات العصر وتطلعات التطورات العالمية في القطاع المصرفي والمالي.

يُذكر أن معهد الدراسات المصرفية قد أعلن عن جائزتي «الباحث الاقتصادي الكويتي» و «الطالب الاقتصادي الكويتي» في ديسمبر 2018، حيث يقوم المعهد على إدارة شؤون الجائزتين بهدف تشجيع وتعزيز البحث العلمي الرصين في الشأن الاقتصادي والمصرفي من خلال تحفيز الكوادر الوطنية والطلبة في المجالات ذات الصلة بالعمل المصرفي لتطوير مهاراتهم وقدراتهم البحثية على أسس علمية عالية في مجالات العمل المصرفي والمالي. وتقام الجائزتان سنويا ويحصل الفائز بجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي على مكافأة مالية قدرها عشرة آلاف دينار كويتي، كما يحصل الفائز بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي على مكافأة مالية قدرها خمسة آلاف دينار كويتي، بالإضافة إلى هدية تذكارية وشهادة تقدير لكل منهما. كما تشمل الجائزة طباعة البحثين الفائزين ونشرهما ليكونا مرجعا للراغبين في الاستفادة من الأبحاث المتميزة. هذا وقد تشكلت لجنة التحكيم من أعضاء من: بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي، بنك الكويت الوطني، بنك الخليج بالإضافة إلى ممثل عن معهد الدراسات المصرفية، كما تم اختيار ثلاثة مُحكمين من خارج دولة الكويت لجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي، وثلاثة مُحكمين من داخل دولة الكويت لجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.

واختتم المحافظ بدعوة الكفاءات الوطنية للمشاركة في الدورات المقبلة لهذه الجوائز الهادفة إلى تحقيق الاستفادة والوعي لجميع المهتمين بهذا المجال.